



مساهمة القطاع المصرفي في الاقتصاد الأخضر من خلال تبني مبادئ التمويل الاسلامي

The banking sector's contribution to the green economy through the adoption of Islamic finance principles

براحي خيرالدين*

مخبر LARMHO

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر

berrahi_k@yahoo.com

تاريخ النشر: 2025/12/04

تاريخ القبول: 2025/11/08

تاريخ الإرسال: 2025/10/12

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى إبراز الدور الذي يلعبه البنك الإسلامي للتنمية، باعتباره مؤسسة مالية دولية، في مواجهة التحديات البيئية والاقتصادية على الصعيد العالمي. كما يتناول دعمه لقطاعات استراتيجية مثل الصناعة، التعدين، الزراعة، والنقل الحضري. وفي ظل تسارع وتيرة التغيرات المناخية واستنزاف الموارد الطبيعية، تزداد الحاجة إلى توجيه التمويلات ذات طابع إسلامي نحو مشاريع تسهم في تحقيق أثر إيجابي على البيئة والمجتمع. ويركز المقال على استعراض الجهود المتنوعة التي تبذلها مجموعة البنك في مجالات الطاقة المتجددة، وإدارة الموارد، والحد من الانبعاثات، من خلال تبنيها لمعايير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) في سياساتها التمويلية والتنمية.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، التمويل المستدام، التنمية المستدامة، التمويل الإسلامي، الحوكمة.

Abstract:

This article aims to highlight the role played by the Islamic Development Bank, as an international financial institution, in addressing global environmental and economic challenges. It also addresses its support for strategic sectors such as industry, mining, agriculture, and urban transportation. With the accelerating pace of climate change and the depletion of natural resources, there is an increasing need to direct funding towards projects that contribute to a positive impact on the environment and society. The article focuses on reviewing the Bank Group's diverse efforts in the areas of renewable energy, resource management, and emissions reduction, by adopting environmental, social, and governance (ESG) standards in its financing and development policies.

Key Words: Economic development, sustainable finance, sustainable development, Islamic finance, governance.

JEL Classification : G21, Q56, Q01.

* د. براحي خيرالدين (berrahi_k@yahoo.com)



المقدمة

يواجه العالم اليوم تحديات بيئية واقتصادية متزايدة، ناجمة عن التغيرات المناخية، واستنزاف الموارد الطبيعية، والارتفاع المستمر في الطلب على الطاقة. وفي خضم هذه التحديات، برز مفهوم التمويل المستدام كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة. وقد لعب البنوك الدولية دورًا محوريًا في هذا التحول، لا سيما من خلال مبادرات كبرى مثل إنشاء وحدة خدمات الخزنة، التي أطلقت السندات الخضراء كأداة تمويلية لدعم المشاريع المناخية. ويواصل البنك الدولي اليوم إصدار سندات التنمية المستدامة لتمويل مشاريع تُعنى بمواجهة تغير المناخ، وتوجيه رؤوس الأموال نحو استثمارات ذات أثر بيئي واجتماعي إيجابي.

وفي هذا السياق، أصبحت الجزائية مدعوة إلى تجاوز هدف الربحية المالية، نحو اعتماد منظور أشمل يراعي الأثر البيئي والاجتماعي لقراراتها التمويلية. ويُعدّ التمويل المستدام أحد أهم الآليات لتحقيق هذا التحول، من خلال دمج معايير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) ضمن السياسات الاستثمارية والائتمانية المعتمدة. وانطلاقًا من هذه المعطيات، تزداد أهمية دراسة مساهمة البنوك في دعم الاقتصاد الأخضر، لا سيما في ظل التوجهات العالمية المتسارعة نحو اقتصاد منخفض الكربون وأكثر عدالة واستدامة. وعليه، تتمحور إشكالية هذا البحث حول السؤال الرئيس التالي: **ما مدى دعم الاقتصاد الأخضر من خلال تبني مبادئ التمويل الإسلامي؟** من خلال الإشكالية الرئيسية يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى وعي البنوك بمفهوم التمويل المستدام ومتطلبات الاقتصاد الأخضر؟
- ما نوعية الأدوات والمنتجات المالية التي تقدمها البنوك الإسلامية في إطار دعم المشاريع الخضراء؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها محاولة توضيح دور البنوك الدولية في دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر من خلال آليات التمويل المستدام. مع تسليط الضوء على أدوات التمويل المستدام التي تعتمدها المؤسسات المالية في تمويل المشاريع ذات البعد البيئي وتقييم مستوى انخراط البنوك الإسلامية في سياسات الاستدامة، وخاصة في السياق المحلي.

أهداف البحث:

هدف البحث هو إبراز الدور البنوك في دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر من خلال تبني ممارسات التمويل المستدام استنادا الي إرشادات دولية مثل مبادئ الأمم المتحدة للتمويل المسؤول (UNEP FI) واتفاقيات التمويل الأخضر للبنك الدولي في تحفيز المؤسسات المصرفية على إعادة هيكلة سياساتها التمويلية بما يتماشى مع المعايير البيئية العالمية بإدماج اعتبارات البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) في عمليات اتخاذ القرار.

منهج الدراسة:

اعتمد هذا البحث على منهجية تحليلية وصفية تهدف إلى دراسة من خلال الرجوع إلى مختلف الأدبيات والتطبيقات ذات الصلة بالمشكلة موضوع الدراسة، والذي ينسجم مع طبيعته من خلال مراجعة المعلومات والبيانات المتوفرة حول الاقتصاد الأخضر وممارسات التمويل المستدام. كما تم معالجة إشكالية هذا الموضوع من خلال تغطية المحاور التالية:

- الإطار المفاهيمي للاقتصاد الأخضر؛
- المجهودات الاستثمارية للبنك الإسلامي للتنمية لتعزيز صناعة التمويل الإسلامي؛
- اسهامات الجزائر نحو نمو أكثر استدامة ودعم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

I. الإطار المفاهيمي للاقتصاد الأخضر:

الاقتصاد الأخضر هو نموذج تنموي يهدف إلى تقليل الأضرار البيئية مع تحقيق فوائد متعددة للمجتمع. يتطلب تبني هذا النموذج تغييرات سياسية واقتصادية واستثمارية جوهرية. يسعى الاقتصاد الأخضر إلى تقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي القائم على استهلاك مكثف للطاقة، مع التركيز على تحقيق تنمية مستدامة. (unep, 2024)

كما يتميز الاقتصاد الأخضر بقدرته على خلق فرص عمل جديدة، وتحفيز الابتكار والتكنولوجيا النظيفة، مما يساهم في تحسين جودة الحياة وضمان رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية.

ولهذا، فإن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يتطلب تخطيطاً دقيقاً وتعاوناً مشتركاً بين مختلف الجهات المعنية لضمان تطبيقه وفق الأولويات الوطنية والظروف المحلية، مع احترام السيادة الوطنية على الموارد الطبيعية وتجنب استخدامه كأداة لفرض قيود تجارية أو شروط مالي.

1. المفهوم العام للاقتصاد الأخضر:

يُعرّف الاقتصاد الأخضر، وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (ريفيو، 2025)، على أنه نمط اقتصادي يهدف إلى تعزيز رفاهية الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية، مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية وندرة الموارد الطبيعية. ويتمثل أبسط تحليلات الاقتصاد الأخضر في تقليل الانبعاثات الكربونية، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وضمان شمولية التنمية لكافة الفئات العمرية دون إقصاء.

وقد تبنت مختلف المنظمات والجهات الإقليمية والدولية وجهة نظر متقاربة، فحسب مقارنة منظمة التعاون الاقتصادي OCDE، فالاقتصاد الأخضر هو سياسة تسمح بتحقيق النمو الأخضر، وهذه السياسة: "تشتمل على دعم النمو الاقتصادي بتطوير آليات لتوجيه الاستثمارات والابتكارات نحو قطاعات اقتصادية تخلق القيمة وفي نفس الوقت تحافظ على قدرة الرأسمال الطبيعي في توفير الموارد والخدمات اللازمة للنمو الاقتصادية، وهذا يخلق فرص اقتصادية جديدة (OCDE, 2011) "



يرتكز الاقتصاد الأخضر على ثلاثة عناصر أساسية:

- العنصر البيئي: الاستخدام الأمثل للطاقة والموارد، تقليل التلوث، وحماية التنوع البيولوجي.
- العنصر الاجتماعي: خلق فرص عمل لائقة، مكافحة الفقر، وتعزيز العدالة الاجتماعية.
- العنصر الاقتصادي: تشجيع الابتكار، دعم النمو الاقتصادي المستدام، وتحقيق التنمية المستدامة

1.1. خصائص الاقتصاد الأخضر:

من خصائص الإيجابية للاقتصاد الأخضر، خفض انبعاثات الكربون، تقليل مستويات التلوث، تحسين كفاءة استخدام الطاقة، وتعزيز الاندماج الاجتماعي. يساهم التحول نحو الاقتصاد الأخضر بشكل فعال في تقليص العجز البيئي، تعزيز الرفاهية والعدالة الاجتماعية، والحد من المخاطر البيئية، بالإضافة إلى حماية التنوع البيولوجي ودعم استدامة النظم البيئية. ويظهر ذلك من خلال الشكل التالي:

ان المناقشات الدولية التي دارت على المستوى العالمي حول الاقتصاد الأخضر لم تسفر حتى الآن عن تعريف موحد ومتفق عليه، إذ إن النهج الرامية إلى تحضير الاقتصاد يمكن أن تتخذ أشكالاً متعددة وتوفر فرصاً متنوعة للدول المختلفة (Ciprian Petru, Iustin Emanuel, & Alexandru, 2016). ومع ذلك، يمكن

تحديد بعض الخصائص المشتركة التي تميز هذا الاقتصاد، والتي تشمل ما يلي:

- إعادة صياغة طريقة استخدام الموارد الطبيعية، وتعزيز تدوير النفايات، وتشجيع الابتكار البيئي،
- تعزيز التنمية المستدامة عبر تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة.
- تقليل الانبعاثات الكربونية، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وتحقيق الشمول الاجتماعي، مع ضمان عدم تعريض الأجيال القادمة لمخاطر بيئية أو ندرة إيكولوجية خطيرة.
- تحفيز الاستثمارات في القطاعات الخضراء، وتطوير سياسات داعمة، وبناء القدرات الحكومية والمؤسسية اللازمة لتنفيذ هذا التحول.

2.1. أهداف الاقتصاد الأخضر

قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) نموذجاً اقتصادياً مستداماً يهدف إلى تعزيز الرفاه الإنساني وتحقيق العدالة الاجتماعية، مع الحد من المخاطر البيئية والتدهور الإيكولوجي. (نابلي و عبد العزيز ، 2022) ويرتكز هذا النموذج على عدة أهداف رئيسية تشمل:

- أ. **أهداف اقتصادية:** تعزيز الاقتصاد الدائري الذي يهدف إلى تقليل استهلاك الموارد وإعادة استخدام المواد للحد من النفايات والتلوث، مع دعم الحكومات والقطاع الخاص من خلال تبني ممارسات بيئية مستدامة ونهج تنموي يحافظ على البيئة ويضمن استدامة الموارد الطبيعية وتحفيز النمو الاقتصادي عبر تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك نحو ممارسات أكثر استدامة، وذلك بهدف التخفيف من حدة الأزمات العالمية الراهنة (صافية، 2024).



ب. **أهداف بيئية:** حماية النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي من خلال استعادة وإصلاح النظم البيئية، ودعم المجتمعات المحلية التي تعتمد على الطبيعة للبقاء، وذلك للحفاظ على الخدمات البيئية الحيوية. فالبيئة تُعد من الركائز الأساسية التي تدعم نشاط الاقتصاد، وتجمع بينهما علاقة تفاعلية تقوم على التأثير والتأثر (mondiale, 2025). في المقابل توفير التمويل والدعم التقني للمشاريع البيئية والتنمية المستدامة، بما في ذلك مشاريع الطاقة النظيفة مثل القروض الشمسية، التي ساعدت في خفض تكاليف الطاقة وجذب المستهلكين، مما يساهم في خلق فرص اقتصادية جديدة.

ت. **أهداف اجتماعية:** تشمل الأهداف الاجتماعية في إطار الاقتصاد الأخضر، تتجلى الأهداف الاجتماعية في مجموعة من الغايات التي تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين جودة الحياة للمجتمعات. يمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يلي:

- الحد من الفقر وتعزيز الرفاه الاجتماعي: يهدف الاقتصاد الأخضر إلى خلق فرص عمل مستدامة تسهم في تقليل معدلات البطالة والفقر، من خلال الاستثمار في مشاريع صديقة للبيئة مثل الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة.
- تحقيق العدالة الاجتماعية والشمولية: يسعى إلى ضمان استفادة جميع الفئات الاجتماعية من التحول نحو اقتصاد أخضر، مع التركيز على الفئات الضعيفة والمهمشة، لضمان توزيع عادل للمكاسب الاقتصادية.
- تحسين الصحة العامة: من خلال تقليل التلوث البيئي وانبعاثات الكربون، يساهم الاقتصاد الأخضر في الحد من الأمراض المرتبطة بتدهور البيئة، مثل أمراض الجهاز التنفسي.
- تعزيز التعليم البيئي والوعي المجتمعي: يركز على نشر المعرفة حول الممارسات المستدامة وتثقيف المجتمع بشأن أهمية حماية البيئة كجزء من التنمية المستدامة.
- دعم المساواة بين الأجيال: يضمن الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة عبر استخدام موارد مستدامة وحمايتها من الاستنزاف.

هذه الأهداف تندرج ضمن إطار أوسع يشمل دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي تعتمدها الأمم المتحدة، والتي تسعى لإنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان الازدهار والسلام للجميع بحلول عام (worldbank, 2030.2025).



II. الجهود الاستثمارية للبنك الإسلامي للتنمية لتعزيز صناعة التمويل الإسلامي:

يتزايد الاستثمار في الاقتصاد الأخضر بوتيرة عالية في العالم أجمع. ومع ذلك يحتاج الأمر إلى البحوث والتطوير والاستثمار من أجل استغلال إمكانات النمو استغلالاً كاملاً. إلا أن هنالك في الوقت الحاضر القدر القليل، إن وجد، من التمويل الأخضر أو البيئي المستدام. تؤكد خطة عام 2030 على أهمية مساهمة القطاع المصرفي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلا أنها لا تقدم إرشادات واضحة حول نطاق تلك المساهمة أو طرق قياسها بدقة.

1. مفهوم التمويل المستدام:

يشير التمويل المستدام إلى الخدمات المالية أو المصرفية التي تراعي العناصر البيئية والاجتماعية والحوكمة في قرارات البنك لدى منح الائتمان أو قراراته الاستثمارية، وذلك لتحقيق منفعة مستدامة لكل من العملاء والأطراف المعنية والمجتمع ككل. يتكون التمويل المستدام بشكل رئيسي من ثلاثة عناصر أساسية تُعرف بـ "عوامل البيئة والاجتماع والحوكمة (ESG)"، وهي كما يلي:

1.1.1. العنصر البيئي:

:العوامل التي ترتبط بالبيئة مثل تغير المناخ وانبعاثات الغازات والكربون وتلوث الهواء والماء وندرة المياه والاحتراز العالمي.

2.1.2. العنصر الاجتماعي:

:العوامل ذات التأثير الاجتماعي، مثل توفير فرص العمل وتحسين ظروف العمل التي تشمل الصحة والسلامة وحقوق العاملين والتأثير في مجتمعات السكان المحيطين بالمشاريع المعنية، الخ ...

3.1.3. عنصر الحوكمة:

:العوامل التي تتعلق بكيفية إدارة المؤسسة، مثل استقلال مجلس الإدارة وتكوينه وحقوق المساهمين والشفافية (البنك، 2021).

باختصار، عناصر التمويل المستدام تشكل الإطار الذي يبنى عليه التمويل المستدام لضمان تحقيق منفعة مستدامة للمجتمع والاقتصاد. (حسن، 2025)

2. أهمية التمويل المستدام على المستوى القطاع البنكي (GreenBond, 2022)

يُعتبر القطاع المصرفي من الركائز الأساسية التي تدعم الاقتصاد، ولذلك لا يمكن تحقيق الاقتصاد الأخضر، مع التحديات البيئية والاجتماعية المصاحبة له، دون أن تلعب البنوك دوراً فاعلاً. يتمثل هذا الدور في توجيه التمويل نحو أنشطة اقتصادية أكثر استدامة، مما يعزز التنمية البيئية والاجتماعية بشكل متوازن. إن أهمية التمويل المستدام في البنوك تكمن في عدة محاور رئيسية تؤثر إيجابياً على الأداء المالي والاقتصادي والاجتماعي، منها:

- دعم الاستقرار المالي والمصرفي من خلال دمج العوامل البيئية والاجتماعية وقواعد الحوكمة، مما يقلل المخاطر ويحافظ على جودة محفظة البنك؛ (MIFMA، 2021)



- تعزيز الفرص الاستثمارية وجذب المستثمرين الأجانب المهتمين بالتمويل المستدام، مما يساهم في ضخ عملة أجنبية وتنمية الاقتصاد القومي؛
- اتباع مفاهيم التمويل المستدام يعمل على خفض فرص التعثر وبالتالي الحفاظ على جودة محفظة البنك؛
- المساهمة في التنمية المستدامة عبر تمويل مشروعات صديقة للبيئة مثل الطاقة المتجددة وإعادة التدوير، ومشروعات اجتماعية ترفع مستوى المعيشة وتقلل الفقر؛
- ابتكار منتجات وخدمات مالية جديدة ومتنوعة تراعي معايير الاستدامة، مثل القروض والسندات الخضراء، مما يفتح أسواقاً جديدة ويزيد من الأرباح؛
- دعم الشمول المالي من خلال توفير الخدمات المالية للفئات المختلفة، بما في ذلك الفقراء والمحرومين؛
- تقليل الأثر البيئي للعمليات المصرفية عبر تبني الحلول الرقمية وتقنيات قياس المخاطر البيئية والاجتماعية. (حسن، التمويل المستدام و الصيرفة المسؤولة، 2024)

3. أهمية التمويل المستدام على مستوى البنوك المركزية:

يؤدي التمويل المستدام إلى دعم الاقتصاد الأخضر والمصارف، حيث أثبتت الدراسات أن دمج العناصر البيئية والاجتماعية وقواعد الحوكمة له تأثير إيجابي على أداء الشركات وتقليل نسب المخاطر، وبالتالي توفير التمويل لتلك الشركات يعتبر منخفض المخاطر بما ينعكس إيجاباً على استقرار النظام المالي. (البنك، 2021).

بتعزيز الفرص الاستثمارية وضخ عملة أجنبية عن طريق جذب شريحة جديدة من المستثمرين الذين يستهدفون التمويل المستدام، إلى جانب استثمار أجنبي مباشر للقطاع المصرفي والاقتصاد القومي.

امكانية إنشاء البنوك الخضراء وفقاً لأحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الجديد، حيث سيتم الترخيص لنوعية جديدة من البنوك وهي البنوك المتخصصة، حيث أن البنوك الخضراء تساعد في تأمين تمويل رأس مال منخفض التكلفة لمشروعات الطاقة النظيفة والمتجددة والمشاريع التي تهدف بشكل عام إلى تحسين الجودة البيئية بأسعار وشروط ملائمة. دعم البنك المركزي لجهود الدولة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي يساهم التمويل المستدام في تحقيقها بشكل مباشر. (البنك، 2021)

4. أدوات التمويل المستدام المبتكر لدعم الاقتصاد الأخضر:

أدوات التمويل المستدام المبتكر تشمل مجموعة من الآليات المالية التي تهدف إلى دعم المشاريع واستغلال أمثل لإمكانات النمو. إلا أن هنالك في الوقت الحاضر القدر القليل، إن وجد، من التمويل المستدام في تحقيق أهداف الاقتصاد الأخضر، وفي نفس لا تقدم إرشادات واضحة حول نطاق تلك المساهمة أو طرق قياسها بدقة. من أبرز هذه الأدوات نجد:

1.4. القروض الخضراء:

تعتبر قروض تمويل سياسات التنمية من الأدوات التمويلية الرائدة التي يقدمها البنك الدولي، حيث تُمنح هذه القروض لدعم الميزانية العامة للحكومات دون تخصيصها لبرامج محددة، بهدف تعزيز إصلاح السياسات



والإصلاحات المؤسسية. يهدف ذلك إلى مساعدة الدول المستفيدة على تحقيق نمو مستدام والحد من الفقر من خلال دعم برامج الإصلاح الوطنية.

في هذا السياق، يلعب البنك الدولي دوراً محورياً في سد فجوة التمويل، حيث يدعم الحكومة في إنشاء صندوق ائتماني مبتكر لتوجيه تمويل بقيمة 650 مليون دولار نحو مشاريع التنقيب عن الطاقة الحرارية الأرضية. يتألف هذا التمويل من 150 مليون دولار من الحكومة، و175 مليون دولار تمويلاً ميسراً للأنشطة المناخية، إضافة إلى 325 مليون دولار قروضاً من البنك الدولي. من خلال دعم مراحل التنمية المبكرة للطاقة الحرارية، يفتح هذا التمويل الباب أمام جذب استثمارات محتملة من القطاع الخاص، مما يعزز فرص النمو المستدام للطاقة النظيفة. (ملخص، 2017)

2.4. السندات الخضراء:

هي أدوات مالية تستخدم لتمويل مشاريع صديقة للبيئة ومستدامة، مثل مشاريع الطاقة المتجددة ومكافحة تغير المناخ، وهي تجذب المستثمرين المهتمين بالاستثمار المسؤول والمستدام. كما تعرف بالسندات الخضراء «Green Bonds» وهي وسيلة من وسائل الدين تم تصميمها خصيصاً لجمع الأموال بهدف دعم المشاريع الخضراء والتي لها تأثير إيجابي على البيئة ومواجهة تغير المناخ. تشبه هذه السندات التقليدية، ولكنها تختلف عنها بالهدف والتأثير والإزام استخدامها في المشاريع البيئية.

تقدم السندات الخضراء العديد من الفوائد لثلاثة أطراف رئيسية وهي التي لها علاقة بشكل مباشر بالاستثمار بالطاقة المتجددة، وهي الحكومة والمستثمرين والمصدرين، وتتلخص الفائدة بالنقاط التالية:

بالنسبة لمصدري السندات الخضراء: تساعد عملية طرحها للحكومات والمصدرين لها بالوصول إلى قاعدة أكبر ومتنوعة من المستثمرين الذين يهتمون بالقضايا البيئية والاجتماعية. كما يمكن أن يزيد ذلك من الطلب والسيولة على السند، وبالتالي يقلل من تكلفة رأس المال للمصدر.

بالنسبة للمستثمرين: تساعد السندات الخضراء المستثمرين في إنجاز المشاريع الخضراء ودعمها وفي نفس الوقت تقليل مشاريع الوقود الأحفوري وبالتالي تجنب مخاطر وعقوبات هذه المشاريع، والاستفادة من الحوافز الضريبية على المشاريع الخضراء زيادة الاستثمار وتحقيق عوائد مادية أكثر، وتحسين سمعة الشركة وزيادة ظهور الشركة كشركة صديقة للبيئة.

3.4. الصناديق الاستثمارية المستدامة:

صندوق الاستثمار هو محفظة استثمارية مشتركة تُنشئها مؤسسة استثمارية، حيث يتم جمع أموال الملاك بهدف استثمارها في مجموعة متنوعة من الأصول تتوافق مع الهدف الاستثماري للصندوق. يتم جمع الأموال من خلال بيع وحدات الصندوق للجمهور، تمامًا كما تباع الشركات أسهمها. بعد جمع الأموال من بيع هذه الوحدات، يستخدم الصندوق المبالغ لشراء استثمارات مختلفة مثل الأسهم، والسندات، والودائع. مقابل الأموال التي يدفعها الملاك عند شراء الوحدات، يحصلون على حصة في ملكية الصندوق، مما يجعلهم مساهمين ضمناً في الأصول التي يمتلكها



الصندوق. وفي معظم صناديق الاستثمار، يمكن للملاك بيع وحداتهم في أي وقت، ويتم تسعير وحدات الصندوق يوميًا بناءً على أداء الأصول التي يمتلكها الصندوق. (مبروك، 2006)

5. دور الجهات الدولية المختصة والهيئات الرقابية في تعزيز الاقتصاد الأخضر:

أعلنت لجنة بازل للرقابة المصرفية مؤخراً عن تشكيل مجموعة عمل متخصصة في المخاطر المالية المرتبطة بتغير المناخ، بهدف تطوير أطر تنظيمية لمواجهة هذه المخاطر بفعالية. كما أكدت المؤسسات الدولية على ضرورة تبني استراتيجيات وشراكات جديدة تعزز القدرة على التعامل مع التحديات البيئية والاجتماعية بكفاءة، لضمان استدامة النظام المالي ودعم التنمية المستدامة. (مروة، 2021). ومن أهم الجهات الدولية المتخصصة في مجال التمويل المستدام تشمل:

1.5. مؤسسة التمويل الدولية (IFC) :

هي عضو في مجموعة البنك الدولي وأكبر مؤسسة إنمائية عالمية تركز بشكل حصري على دعم وتنمية القطاع الخاص في البلدان النامية. تقع مقرها الرئيسي في واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، وتستخدم مواردها المالية وخبراتها الفنية لمساعدة هذه البلدان على تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمار الخاص وتطوير الأسواق المحلية. (الادارة، 2021)

2.5. المنظمة الأوروبية للتنمية المستدامة European Organization for Sustainable Development:

هي منظمة مقرها في مدينة كارلسروه بألمانيا، تعمل على دعم وتعزيز التنمية المستدامة في أوروبا من خلال تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة للاتحاد الأوروبي. تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحسين جودة الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية عبر خلق مجتمعات مستدامة تدير الموارد بكفاءة وتستغل الابتكار البيئي والاجتماعي والاقتصادي لضمان الازدهار وحماية البيئة والتماسك الاجتماعي. تضم 35 دولة ممثلة من قبل من قبل الهيئات الرقابية للقطاع المالي والاتحادات البنكية والجهات المعنية بالتنمية المستدامة والمجال البيئي.

3.5. شبكة الاستدامة المصرف Network Banking Sustainable :

هي شبكة منبثقة من مؤسسة التمويل الدولية IFC وتضم 38 دولة ممثلة من قبل الهيئات الرقابية للقطاع المالي بها واتحادات البنوك بالأسواق الناشئة التي تلتزم بتطوير التمويل المستدام بما يتماشى مع الممارسات الدولية، وتعد أهم جهة دولية معنية بإعداد السياسات الخاصة بالتمويل المستدام، مقرها واشنطن - الولايات المتحدة الأمريكية

4.5. شبكة نظام التمويل الأخضر Network of Greening Financial systems:

تضم الشبكة 42 دولة ممثلة من قبل الهيئات الرقابية للقطاع المالي بها واتحادات البنوك ويتم من خلالها تبادل الخبرات ومناقشة أفضل الممارسات الدولية المطبقة في مجال حماية البيئة ومواجهة تغير المناخ ويقوم البنك المركزي الفرنسي بباريس بالأعمال التنسيقية للشبكة.



5.5. التحالف الدولي للشمول المالي Inclusion Financial for Alliance :

هي المنظمة العالمية الرائدة في مجال دعم الشمول المالي، ومقرها مدينة كولامبور - ماليزيا، وتضم صانعي سياسات الشمول المالي من أكثر من 95 دولة بهدف تبادل الخبرات وأفضل الممارسات الدولية في مجال تعزيز الشمول المالي. كما أنشأ التحالف في عام 2019 مجموعة العمل المتخصصة في التمويل الأخضر الشامل والمستدام (Group Center for Financial Inclusion Working Finance Green Inclusive). (CFI) مركز الشمول المالي. وتأسس المركز التابع لمنظمة أكسيون (Accion) كمركز أبحاث مستقل يركز على التمويل الشامل لتعزيز الأنظمة المالية الشاملة لذوي الدخل المنخفض في جميع أنحاء العالم. (نجم، 2021)

6. منظومة التمويل المستدام في ماليزيا (من المشاريع الخضراء الى الاقتصادات الخضراء):

منذ إصدار أول صك أخضر في عام 2017، شهدت منظومة التمويل الإسلامي في ماليزيا تطوراً ملحوظاً، مما وضع البلاد في موقع ريادي في مجال التمويل الأخضر. وقد تحقق هذا النمو بفضل مجموعة من اللبنيات الأساسية التي ساهمت في بناء منظومة مستدامة ومتطورة، تتجاوز دور الأطراف الفاعلة الرئيسية، وتشكل نموذجاً يُحتذى به للبلدان النامية الأخرى التي تسعى إلى تطوير استثمارات مستدامة للحد من آثار تغير المناخ. من لبنات البناء التي أسهمت في نمو منظومة التمويل الإسلامي المستدام في ماليزيا تشمل:

1.6. وضع أطر وإرشادات تنظيمية واضحة :

قامت ماليزيا بوضع مجموعة شاملة من الإرشادات، مثل إطار صكوك الاستثمار المستدام والمسؤول، وصناديق الاستثمار المستدام والمسؤول التي أصدرتها هيئة الأوراق المالية الماليزية، مما وفر إطاراً تنظيمياً يسهل تمويل المشاريع البيئية والاجتماعية المستدامة. كما أصدرت الجهات المنظمة الأخرى مثل البورصة الماليزية ومتطلبات تقارير الاستدامة، بالإضافة إلى وثائق إرشادية من البنك المركزي الماليزي لتعزيز التمويل الإسلامي المتوافق مع أحكام الشريعة.

2.6. مشاركة المستثمرين المؤسسيين الرئيسيين :

عززت مشاركة ستة من كبار المستثمرين المؤسسيين، مثل صندوق الثروة السيادي الماليزي وصندوق المعاشات وصندوق التأمين الاجتماعي للموظفين، المنظومة بشكل كبير. فقد وقع هؤلاء المستثمرون على مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول، مما يؤكد التزامهم بنظام مالي مستدام، ويساعد في توجيه الاستثمارات نحو مجالات البيئة والاجتماع والحوكمة

3.6. تطوير قوة عاملة ماهرة ومؤهلة في التمويل الإسلامي:

دعمت الحكومة نمو التمويل المستدام من خلال تقديم حوافز مثل المنح والخصومات الضريبية على إصدار صكوك الاستثمار المستدام والمسؤول، وحوافز للصناعات الخضراء في مجالات الطاقة والنقل والبناء وإدارة النفايات. هذا ساعد في جذب الاستثمارات نحو التكنولوجيا الخضراء وتعزيز دور التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. (العزیز، أحمد جافظ، و وي، 2019)



7. الإطار الشامل لتنفيذ الأهداف التنموية الاجتماعية والاقتصادية المستدام:

يهدف البنك إلى تحسين جودة حياة الأفراد من خلال القضاء على الفقر والجوع، وتعزيز الصحة والتعليم، وتقليل الفوارق وعدم المساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى بناء بنية تحتية مستدامة وجعل المدن أكثر صداقة للبيئة. كما تسعى إلى مكافحة التغير المناخي وحماية المحيطات والغابات والتنوع البيولوجي، فضلاً عن دعم السلام والعدالة وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

تلتزم البنك الإسلامي للتنمية التزاماً تاماً بدعم أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، مع مراعاة الفروقات في أولويات التنمية بين الدول الأعضاء. ومن هذا المنطلق، تبدأ المجموعة تدخلاتها بفهم دقيق لاحتياجات كل دولة، وتقوم بتكييف برامجها بما يتلاءم مع تلك الاحتياجات. كما تعزز تنفيذ هذا البرنامج الطموح عبر تبني نهج تشاركي يقوم على الشراكة مع مؤسسات التمويل الإنمائي الثنائية والمتعددة الأطراف، إلى جانب القطاع الخاص والمجتمع المدني.

8. آليات التمويل الإسلامي المستدام على المستوي القطاع البنكي:

تعود جذور التمويل الإسلامي إلى العهد الأول من الإسلام، حين وضع القرآن الكريم والسنة النبوية أسس المعاملات المالية التي استند إليها المسلمون في تعاملاتهم فيما بينهم ومع غيرهم. إلا أن صناعة التمويل الإسلامي بمعناها الحديث، التي تشمل الأنظمة والقوانين واللوائح والمؤسسات والبيئة والأدوات المالية، لم تتشكل إلا في العقود الأخيرة. وقد نجحت هذه الصناعة في تقديم بدائل متوافقة مع الشريعة الإسلامية لكثير من المؤسسات والأدوات المالية التقليدية، بحيث لا تقل كفاءة عنها. كما اكتسب التمويل الإسلامي زخماً واسعاً في العقدين الأخيرين، ولاقي قبولاً ليس فقط في الدول الإسلامية، بل أيضاً في الدول الغربية وفي المؤسسات المالية والنقدية الدولية التي تبنت هذا النظام المالي. (قندوز، 2022)

يقوم التمويل الإسلامي المستدام على مجموعة من المبادئ الأساسية المستمدة من الشريعة الإسلامية، التي تميز هذا النظام عن التمويل التقليدي. من أهم هذه المبادئ:

- تحريم الربا (الفائدة): حيث يمنع التمويل الإسلامي فرض فوائد ثابتة على الأموال، ويشترط أن يكون العائد مرتبطاً بالمخاطر الفعلية للمشروع أو الاستثمار.
- تحريم الغرر (عدم اليقين المفرط) والميسر (المقامرة): يهدف ذلك إلى منع التعاملات المالية التي تنطوي على مخاطر غير محسوبة أو مضاربات غير مشروعة.
- مبدأ المشاركة في المخاطر والأرباح: حيث يشترك المستثمرون والممولون في تحمل المخاطر وتقاسم الأرباح، مما يربط التمويل بالنشاط الاقتصادي الحقيقي. (FI، 2025).
- الاعتماد على عقود مالية شرعية: مثل المشاركة، المضاربة، الإجارة، والصكوك الإسلامية التي تمثل أدوات تمويل متوافقة مع الشريعة.



- التركيز على التمويل المنتج والخدمي :بحيث يخدم التمويل الإسلامي أغراضاً اجتماعية واقتصادية مفيدة، ويعزز التنمية المستدامة.

هذه المبادئ تهدف إلى بناء نظام مالي أخلاقي ومستقر، يوازن بين تحقيق الربحية وحماية المجتمع من المخاطر المالية غير المشروعة، ويعزز الشفافية والعدالة في المعاملات المالية.(IFAC, 2014) .

III. اسهامات الجزائر نحو نمو أكثر استدامة ودعم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية:

تُبرز الخطوط العريضة لخطة استراتيجية تهدف إلى دعم وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، وذلك من خلال تعبئة الموارد المالية (بما في ذلك التمويل الإسلامي وتقليل المخاطر)، وتشجيع الابتكار والتكنولوجيا، وضمان الوصول للطاقة النظيفة، وتعزيز القدرة على التكيف مع التغير المناخي في قطاعات حيوية مثل الغذاء والنقل والمياه. كما تركز الخطة على التعاون الدولي وتطوير المهارات في قطاع الطاقة النظيفة.

1. الإطار القانوني والتنظيمي للصيرفة الإسلامية كآليات لتطوير التمويل الإسلامي:

الهدف الأساسي لمعهد البنك الإسلامي للتنمية في الجزائر هو تعزيز منظومة مالية إسلامية قوية ومستدامة. كما يسعى المعهد إلى تطوير حلول معرفية مبتكرة تُسهم في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة. ويُعد برنامج تطوير التمويل الإسلامي في الجزائر مبادرة شاملة تهدف إلى تعزيز الخدمات المالية الإسلامية، وتنفيذ أنشطته عبر منح تشمل مختلف المجالات، بدءاً من الصيرفة الإسلامية والتمويل الاجتماعي الإسلامي، مروراً بأسواق رأس المال، ووصولاً إلى قطاع التكافل.

2. قطاع المصرفي الجزائري تحت التحول:

يعد برامج تطوير قطاع التمويل الإسلامي هو برنامج يهدف إلى تطوير قطاع الخدمات المالية الإسلامية، وتنفيذ أنشطته عبر منح تشمل مختلف المجالات، بدءاً من الصيرفة الإسلامية والتمويل الاجتماعي الإسلامي، مروراً بأسواق رأس المال، ووصولاً إلى قطاع التكافل. وفي هذا الصدد، وقع البنك الإسلامي للتنمية والبنك المركزي الجزائري في عام 2021، اتفاقية مساعدة فنية بقيمة 280 ألف USD لتطوير الإطار القانوني والتنظيمي للصيرفة الإسلامية في الجزائر.

الهدف الرئيسي هو إرساء المساعدات الفنية في إطار شامل لتهيئة الأدوات اللازمة للبنك المركزي والهيئة التنظيمية للإشراف على النظام البنكي. علاوة على ذلك، يجري تنفيذ مساعدة فنية بقيمة 272 ألف USD وقعت سنة 2022 لصالح وزارة المالية للمساعدة في إصدار صكوك سيادية، في ظل سعي الجزائر للاستفادة من سوق رأس المال الإسلامي بإصدار صكوك. وتهدف هذه المساعدة الفنية إلى تحديث الإطار القانوني لاستيعاب هياكل الصكوك، وتوجيه البلاد خلال عملية إصدارها.



3. مبادرات الجزائرية في دعم التمويل الاسلامي المستدام:

تتبنى الجزائر عدة مبادرات هامة لدعم التمويل الإسلامي المستدام، وذلك في إطار جهودها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتوازنة، حيث استضافت الجزائر الاجتماعات السنوية للبنك الإسلامي للتنمية (BID) في 2025، وهو حدث يجمع أكثر من 2000 مشارك من 57 دولة. يهدف هذا الحدث إلى تعزيز دور الجزائر في سلاسل التمويل الإسلامي، وتوفير أدوات مالية مبتكرة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية. البنك يخطط لتمويل مشاريع بنية تحتية في الجزائر بقيمة 3 مليارات دولار خلال ثلاث سنوات، ما يعزز التمويل المستدام في القطاعات الحيوية مثل النقل والسكك الحديدية.

1.3. دعم المشاريع الشبابية وتمويل المقاولات الصغيرة والمتوسطة:

تقدم الدولة قروضًا تصل إلى 10 ملايين دينار جزائري لدعم الشباب في إطلاق مشاريعهم، مما يعزز زيادة الأعمال المستدامة ويشجع على خلق فرص عمل جديدة ضمن الاقتصاد الأخضر.

2.3. تعزيز التمويل الأخضر والطاقة المتجددة:

تعمل الجزائر على تطوير آليات تمويل خاصة بالمشاريع البيئية والطاقة المتجددة، مثل القروض الخضراء والصكوك الإسلامية، لتشجيع الاستثمارات في الطاقات النظيفة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

3.3. مبادرات إقليمية ودولية لدعم التمويل المستدام:

تشارك الجزائر في مبادرات تمويلية إقليمية مثل "مبادرة تمويل المشاريع الحضرية" التي تدعم المشاريع الحضرية المستدامة في منطقة المتوسط، وتستفيد من التعاون مع مؤسسات دولية لتعزيز القدرات التمويلية.

4.3. إطار تشريعي وسياسي داعم للتمويل المستدام:

تتضمن الاستراتيجيات الوطنية للجزائر تعزيز الحوكمة والشفافية في إدارة الموارد المالية، وتحفيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتبني سياسات تشجع على الاستثمار المستدام بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

5.3. التزام بالتمويل المناخي والانتقال العادل للطاقة:

في إطار التزامها بالاتفاقيات الدولية، تعمل الجزائر على ضمان انتقال عادل نحو اقتصاد أخضر يشمل إعادة تدريب العمال وتطوير قطاعات جديدة، مع التركيز على توفير التمويل اللازم لمواجهة تحديات التغير المناخي.



الخاتمة

تجسد هذه المبادرات توجه الجزائر نحو بناء اقتصاد أخضر قائم على تمويل إسلامي مستدام ومتوازن، يحقق التنمية البيئية والاجتماعية في آن واحد، ويعزز قدرتها على مواجهة التحديات المستقبلية بفعالية. ويُعدّ التحول نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة استراتيجية شاملة تتيح إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتعزيز مسار التنمية الشاملة، من خلال تحقيق توازن حقيقي بين متطلبات النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة. وفي هذا الإطار، يضطلع البنك الإسلامي للتنمية بدور محوري في دعم احتياجات الدول الأعضاء التنموية، ومن بينها الجزائر، التي أصبحت مدعوة إلى تبني نهج تمويلي إسلامي يدمج الأبعاد البيئية والاجتماعية ضمن سياساتها الاقتصادية. وتسعى الجزائر، من خلال هذا التوجه، إلى المساهمة في تغيير النموذج الاقتصادي التقليدي عبر اعتماد آليات التمويل الإسلامي المستدام، رغم التحديات القائمة، انطلاقاً من قناعة بأن البيئة يمكن أن تكون رافعة أساسية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام على المدى الطويل. غير أن هذا التحول يتطلب تجاوز الذهنيات التقليدية والأنماط الراسخة في المجتمع. وفي سبيل ذلك، اعتمدت الجزائر حزمة من الإجراءات الرامية إلى تعزيز الانتقال نحو التمويل الإسلامي المستدام، بهدف رفع مستوى التنافسية، وتحفيز النمو الأخضر، وخلق فرص عمل جديدة. كما يستلزم هذا المسار من الدول الأعضاء تكريس ثقافة الاستثمار المسؤول والتمويل الإسلامي في أوساط الفاعلين الاقتصاديين. ويجدر الذكر أن شعار اجتماعات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لعام 2025، "التنوع الاقتصادي، إثراء للحياة"، يعكس التزاماً واضحاً بسياسات واستثمارات مستدامة قائمة على التمويل الإسلامي، ويؤكد التوجه نحو بناء نموذج اقتصادي جديد يقوم على مبادئ الاقتصاد الأخضر، بما يحجّ من الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية والطاقة، ويوجه الجهود نحو مسارات تنموية أكثر كفاءة واستدامة وشمولاً.

قائمة المراجع

- نزيه عبد المقصود مبروك. (2006). صندوق الاستثمار بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي. دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، صفحة 89؛
- مخبر النقود والمؤسسات المالية في المغرب العربي. (08 12, 2021). المنظومة المصرفية بين التمويل المستدام والاستقرار المالي: فرص وتحديات. تم الاسترداد من الملتقى الوطني الافتراضي جامعة تلمسان؛
- أحمد حافظ عبد العزيز، عبد العزيز أحمد جافظ، وتشانغ وي. (22 05, 2019). كيف أوجدت ماليزيا منظومة مواتية للتمويل الإسلامي المستدام. تم الاسترداد من مدونات البنك الدولي؛
- بوغاعة مروة. (2021). دور التمويل المستدام في تعزيز الاستقرار المالي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة. دلالة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، 41 إلى 59؛
- بو الخير صافية. (2024). الاقتصاد الأخضر كآلية جديدة لتعزيز التنمية المستدامة. أطروحة دكتوراه 84؛
- جمال نجم. (18 01, 2021). SBFN-2 المبادئ الاسترشادية للتمويل المستدام. تم الاسترداد من ورقة مناقشة التمويل المستدام؛



- رئيس مجلس الادارة. (18, 2021, 01). التمويل المستدام. ورقة مناقشة بشأن التمويل المستدام، صفحة 05؛
- عاطف حسن. (09, 06, 2024). التمويل المستدام والصيرفة المسؤولة. تم الاسترداد من المصرفيون: <https://www.firstbankeg.com/34702>
- عاطف حسن. (30, 04, 2025). التمويل المستدام والصيرفة المسؤولة. تم الاسترداد من المصرفيون: <https://masrafeyoun.ebi.gov.eg/2024/06/09> التمويل-المستدام-والصيرفة-المسؤولة؛
- عبد القادر نايي، وخنفوسي عبد العزيز. (2022). دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تكريس الحماية الدولية للبيئة. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، 463؛
- قفل عبد السميع، الشريف محمد، سليمان وفيق، بجي طيشي أمل، والعربية معز. (11, 2023). الصندوق العربي للأمناء الاقتصادي والاجتماعي. امكانية ومعوقات نمو الاقتصاد الاخضر في الدول العربية؛
- محافظ البنك. (18, 04, 2021). البنك المركزي المصري. تم الاسترداد من ورقة مناقشة بشأن التمويل المستدام: <https://www.cbe.org.eg>
- هارفارد بنس ريفيو. (06, 05, 2025). الاقتصاد الاخضر Green Economy. تم الاسترداد من الاقتصاد: <https://hbrarabic.com> المفاهيم-الإدارية/الاقتصاد-الأخضر.
- وزارة البيئة. (2025). الاقتصاد الأخضر. تم الاسترداد من جمهورية مصر العربية وزارة البيئة: <https://www.eeaa.gov.eg/Topics/86/sub/176/index>
- ملخص. (01, 12, 2017). الطاقة الحرارية الارضية. تم الاسترداد من مجموعة البنك الدولي: <https://www.albankaldawli.org/ar/results/2017/12/01/geothermal>
- 17 Goals to Transform Our World. <https://www.un.org/sustainabledevelopment>
- Bradu Ciprian Petru ، Alexandru Iustin Emanuel ، Tanadi Alexandru. (2016). The Paradigm Of The Green Economy And The Development Sustainability. <https://ideas.repec.org/a/brc/journal/v35y2017i1p374-379.html> Green Bond ,06). (2022Green Bond Principles Voluntary Process Guidelines for Issuing Green Bonds من الاسترداد من icmagroup paris: <https://www.icmagroup.org/assets/documents/Sustainable-finance/2022>
- Group de la banque mondiale. (09, 05, 2025). Plan d'action sur le changement climatique 2025-2021. تم الاسترداد من Soutenir un développement: www.mif.univ-tlemcen.dz
- OCDE. (2011). Vers une croissance verte -suivre les progrès. Études de l'OCDE sur la croissance verte. <https://www.oecd.org>.
- Unep. (09, 04, 2024). Green economy من الاسترداد من UN environnement programme: <https://www.unepfi.org>.
- World bank. (09, 05, 2025). World Bank group من الاسترداد من United Nations Development Programme: <https://www.worldbank.org/ext/en/home> أهداف-التنمية-المستدامة